QADAYA 24-5-2012 5/24/12 10:34 PM Page 1

رباعية الاستدامة ضمان قيام ونجاح الاتحاد الخليجي

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون *

تميزت دول مجلس التعاون الخليجي بالتأني والتدرج والتبصر والتشاور في إتخاذ قراراتها التاريخية وصولا إلى الاقتراب من الكمال، فالتأني هو التَّثبُّت والتمهُّل وعدم التعجُّل في اتخاذ القرار كرد فعل على موقف او وضع آنيّ او مصلحة ذاتية، والتدرج الذي يعني الترقي شيئاً فشيئا وصولاً إلى غاية محددة، سنة كونية مطردة في خلق الله للعالم وللإنسان والإصلاح والتغيير، والتبصر يعني السعي لادراك وفهم العلاقات بين مختلف العناصر الذاتية والموضوعية المتعلقة بحدث او قرار معين واستبيان الحقائق المرتبطة به والسعي وراء توضيحها، دون الخضوع للأهواء والظنون والفرضيات المسبقة وانما السعي نحو اليقين، واما التشاور فيعني استخراج الرأي بمراجعة بعضهم بعضا، وبالمعنى الذي ورد في قوله تعالى بمحكم كتابه العزيز ((وأمرهم شورى بينهم)) فلا تسلط ولا استبداد بالرأي، فكانت قراراتها فعلا دائما متواصلا متنقلا من مرحلة إلى مرحلة أخرى أعلى منها وأرفع ، ناجما عن تحليل موضوعي ودراسات معمقة ومشاورات متواصلة ليس مع المسئولين الرسميين فحسب، بل مع مختلف الاطر والفاعليات الاجتماعية والثقافية المؤثرة في صنع القرار، وتقدير واع للضرورات والمستجدات وما ينبغي ان يعتمد للتعامل معها، وهذا ما لاحظه العالم اجمع في قراراتها وانجازاتها العديدة بدءا من قرارها بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية واكمال مراحله وتنفيذ متطلباته على ارض الواقع ، وبالشكل الذي منحه المنعة والقوة والصمود بوجه اعتى الهزات والصدمات المحلية والاقليمية والعالمية التي واجهتها منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، فظل شامخا متناميا متواصلا في عطائه على الرغم من كل ما قيل او يقال عنه من هذا الطرف او ذاك، وبالرغم من ان الطموحات كانت اكبر مما تحقق، بالوقت الذي انهارت مجالس عربية اخرى للتعاون او تعثرت وفقدت دورها على ارض الواقع، لا يمكن ان نشكك في صدق نيات وتطلعات القادة الذين سعوا لتأسيسها، كمجلس التعاون العربي الذي تم تأسيسه في بغداد في السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ بين مصر والعراق والاردن واليمن، واتحاد المغرب العربي الذي تم الاعلان عنه في مراكش بالمملكة المغربية في السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ ويضم خمس دول عربية هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، كما انهارت تجارب وحدوية عربية سابقة، ادت تداعيات انهيارها إلى جانب النكسة العربية في عام ١٩٦٧، إلى اصابة الامة العربية من مشرقها إلى مغربها بخيبة امل كبيرة واضطراب نفسي، وتدهور ثقافي، وانحراف قيمي، وتشكيك فكري ومادي ليس في امكانية قيام وحدة عربية وانما في مجمل الحيثيات التي قادت وبنيت عليها، مما هيأ الاجواء العربية إلى بروز تيارات دخيلة ذات افكار وممارسات طائفية ومناطقية واثنية باعتبارها البديل الواقعي لانهيار المشروع القومي الوحدوي. ومع كل تلك الظروف ظل الحنين للوحدة والتطلع اليها امل يراود العرب اينما كانوا وهدف مقدس لا يدانيه هدف الا تحرير فلسطين، فيما تجذر الايمان بفروسية زعماء ودعاة الوحدة باعتبارهم رموزا خالدين في وجدان كل عربي اصيل. وخلص الدارسون والمقيمون للاسباب الذاتية لفشل التجارب الوحدوية العربية بأن اغلبها تدور في فلك معاكس لرباعية الاستدامة (التأني، التدرج، التبصر، التشاور) التي بني عليها وتطور من خلالها مجلس التعاون الخليجي، فكان ذلك سر نجاحه.

وحينما نعود للتاريخ قليلا نجد ان رباعية الاستدامة هي مواصفات راسخة في شخصية قادة عرب الجزيرة والخليج توارثوها جيلا بعد جيل، تعبر عن حكمتهم وحنكتهم وقوة بأسهم ونضج فكرهم وعمق ايمانهم بدينهم وشدة تمسكهم بقيمهم.

وهاهي تطل علينا مرة اخرى في قرار قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم التشاورية في الرياض مساء الاثنين (١٤ مايو/ ٢٠١٢) باستكمال دراسة مقترحات الاتحاد الخليجي لمناقشتها في قمة استثنائية لدول المجلس وبالشكل الذي يمنح التجربة الجديدة المزيد من النجاح، فالايمان بالاتحاد راسخ ونابع من الايمان بعروبة الخليج ووحدة شعبه. والمزايا والمنافع التي يمكن ان يحققها لدول المجلس في الميادين السياسية والامنية والاقتصادية لا يختلف عليها اثنان، فهو يعزز من مكانتها السياسية اقليميا وعالميا وبما يوطد استقلالها وييسر تطورها الديمقراطي، ويمنحها قدرات دفاعية تعبوية متجانسة تدريبا وتسليحا وتنظيما وتخطيطا، توفر لشعبها الامن والاستقرار والكرامة، وتكبح الاطماع والتحديات الاقليمية التي مافتئت تلاحقها. ويجعل منها قوة اقتصادية ومالية كبيرة ذات قدرات تفاوضية وتنافسية تعزز من موقعها في التجارة العالمية، وتمنح قطاعها الخاص المزيد من الفاعلية عبرالفرص التنموية التي توفرها، وييسر لها اقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الخليجية الموحدة بكامل متطلباتها، ويتيح لشعبها الاستفادة من الوفورات الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ويعزز من فرص التشغيل والحد من البطالة، ويرسخ مبادئ التوزيع العادل للثروة، والنمو المتوازن والتنمية المستدامة لجميع اقطارها، ولاسيما ان هذه المرئيات والانشغالات ليست جديدة ولم تفارق قادة دول المجلس وتصورهم لمستقبل شعبهم في مختلف المراحل، فقد سبق أن صرح جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى في ذلك بالقول «ليظل خليجنا خليجا آمنا يواصل البناء والعطاء، ويحقق حياة مزدهرة تعلي شأن الإنسان بالإيمان والعلم والحرية لتحقيق الارتقاء والنمو والرفاهية».

كما ان الاسس التشريعية للاتحاد متوافرة في النظام الاساس لمجلس التعاون الخليجي ابتداء، والتحديات والقوى المضادة للاتحاد معروفة سلفا ، ويمكن اختصارها بالقول ان كل من لا يؤمن بعروبة الخليج ووحدة وتلاحم شعبه، ولا يرغب ولا يتمنى تعزيز وترصين مصادر قوته على الصعد كافة، ولا يريد المزيد من الاتساع في فرص الرخاء والتنمية والحرية لشعبه، ولم يعتد التنفس في الفضاءات الرحبة الطليقة، ولا تستهويه الا دهاليز المناطقية وظلامات الطائفية هو بالضرورة سيكون بالضد من الاتحاد مهما كانت البراقع التي يخفي بها حقيقته والشعارات التي يغلف بها مواقفه، وهو في ذلك يكشف انحيازه وتبعيته للقوى الخارجية التي تخشى الوحدة العربية وتناصبها العداء منذ حقب زمنية عديدة. وهؤلاء لن يفلحوا ابدا لانهم يسبحون عكس التيار، فالشعب في الخليج، عربيا وحدويا مسلما، لن يسمح بتبديد فرصة الاتحاد او ابعاد املها، وانه يلتف ويدعم بقوة قادته الميامين لإنضاج قرارالاتحاد باعتباره املا منشودا ومستقبلا مفعما بالرخاء والمنعة والتقدم.

* أكاديمي وخبير اقتصادي

دول الخليج: من منظومة التعاون إلى منظومة الاتحاد

عندما تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨١ كان ذلك استجابة لعدة تحديات إقليمية ودولية من أهمها نذكر ما يلي:

التحدي الأول كان عالميا وتمثل في اتجاه دول أوروبا الغربية إلى الاتحاد من خلال اعلان أول اتحاد أوروبي في عام ١٩٧٥ الذي ضم ٣٠ دولة بما عني في ذلك الوقت أن أوروبا تتجه إلى أن تتحول إلى كتلة أو اتحاد سياسي واقتصادي واحد، وأن بقاء دول مجلس التعاون دولا صغيرة معزولة محدودة السكان لن يجعلها قادرة على التعاطي مع هذا الاتحاد الضخم لا اقتصاديا ولا عسكريا ولا سياسيا، فالتنظيم الاتحادي في أوروبا الغربية وحد الأنظمة المالية من خلال العملة الموحدة ووحدة قوة العمل الأوروبية بالعمل أينما يريد، وحرر المواطن الأوروبي في التحرك داخل الاتحاد من دون أي عوائق أو شروط للإقامة والعمل وتجاوز الأمر ذلك إلى توحيد أنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بالتجارة العالمية، وهذا التحدي الدولي يضاف إلى تحديات أخرى على الصعيد الدولي وهي التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة في أمريكا الشمالية والجنوبية وفي غرب آسيا.

التحدي الثاني تحد إقليمي مثلته الثورة الإسلامية في إيران التي أدت منذ بدايتها الأولى إلى حدوث تهديد أمني خطر للمنطقة الخليجية وخصوصا بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وصولا إلى تبعات تلك الحرب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على دول الخليج، وتلك الحرب استمرت ٨ سنوات من دون انقطاع وأدت إلى إنهاك الموارد الاقتصادية وتحميل دول الخليج ثقل تلك الحرب المدمرة والعبثية.

التحدي الثالث يتمثل في بداية انقشاع الطفرة النفطية التي شهدتها دول المنطقة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وانحسار الطفرة النفطية بتراجع أسعار النفط بشكل كبير وهو السلعة الأساسية التي تقوم عليها اقتصادات دول الخليج، مما أوجد أمامها تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة زادها استنزافا الحرب الإيرانية العراقية وظهور شعور لدى قادة المنطقة بضرورة البحث عن صيغة أولية للاتحاد السياسي والاقتصادي فكان اعلان تشكيل مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي في ٢٥ مايو من عام ١٩٨١ كبداية للاستجابة السياسية لهذه التحديات الثلاثة المشار إليها.

بقلم:
د. نبيل العسومي

ولكن مجلس التعاون الخليجي الذي فتح أبوابا واسعة للتعبير عن طموحات وتطلعات شعوب المنطقة الخليجية قد دخل بعد ذلك إلى نفق الروتين وبطء الحركة أدى إلى بطء الأداء وإلى وجود صعوبات في التحول من منظومة المجلس السياسي إلى الاتحاد الفعلي لشعوب دول الخليج العربية، وهذا ما أدى إلى الإحساس بالإحباط في بعض الأحيان، وخصوصا انه قد مضى على تشكيل هذا المجلس أكثر من ٣٠ سنة من دون أن يصل إلى تحقيق الاتحاد الكامل.

وفي ضوء التحولات التي شهدها العديد من البلدان العربية نتيجة لما يسمى الربيع العربي حيث تطور في الرؤية والمنظور، وتحديدا خلال القمة الخليجية التي عقدت في الرياض العام الماضي من خلال الدعوة التي تفضل بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة والمتمثلة في الانتقال من منظومة المجلس إلى منظومة الاتحاد على الطريقة الأوروبية مما يعني وجود منظومة أمنية موحدة على صعيد الإقليم الخليجي بما في ذلك حلف عسكري من الأسلحة الثلاثة: الجوية والبرية والبحرية لتأمين الحماية اللازمة لدول المنطقة من أي اعتداءات خارجية ولردع المعتدين، وحرية التنقل والإقامة والعمل وتوحيد أنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي والانتفاع بالخدمات الحكومية وتوحيد العملة المشتركة لتكون أداة من الأدوات الرمزية والاقتصادية على وحدة الإقليم الخليجي.

إن دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى الاتحاد تمثل إرادة سياسية لقادة المنطقة إلا أن هذه الإرادة السياسية تحتاج إلى إرادة شعبية ضاغطة وداعمة نحو الاتحاد ومن خلال البرلمانات ومجالس الشورى والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وقوى الشباب للضغط على السياسيين لتجسيد هذا التحول نحو الاتحاد، وخصوصا ان عوامل الوحدة التي تجمع بين دول الخليج العربية هي أقوى وأكبر عوامل توحيدية في العالم ولا توجد مجموعة من الدول تمتلك مثلما نمتلك نحن من عناصر الوحدة وأهمها الإقليم الجغرافي الواحد والوحدة الاجتماعية والثقافية ووحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك.

نعتقد إن دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى الاتحاد هي فرصة مناسبة لتحقيق الوحدة الخليجية الكاملة، وخصوصا في ظل الأوضاع الراهنة بما تحمله من تحديات ومن تهديدات جدية لأمن واستقرار دول الخليج ومن تدخلات خارجية في شئوننا الداخلية وتزايد الاطماع التي تحاط بنا، وكلها عوامل تدفع إلى ضرورة التوجه نحو الاتحاد الكامل الذي سوف يشكل قوة حقيقية قادرة على أن تكون موازية وموازنة للقوى الإقليمية الأخرى، لأن بقاء الخليج على وضعه الحالي سيجعله دائما عرضة للابتزاز والتهديد كما يجعل وزنه الاقتصادي للتفاوض صعبا.

رسالة الإعلام بين الفوضى والتمويه والصدق

بقلم:
الشيخ د. عبدالله المقابي

الإعلام رسالة المجتمع ومظهره ومحوره المشرق ومخبره منه، ترقى الأمم وبه تزداد عزماً وإصراراً على التقدم، وبه تزول إن كان معول هدم لا بناء، الإعلام صورة وحضارة ومفخرة للمجتمع الصادق، ومذلة ومهانة للمجتمع الملفق، والإعلام يصوغ هوية المجتمع وينهض به كلما اتزن بالقبول وراق بالمقبول وراج في ثناياه بالمعقول واتصف بالشفافية في المقول والمنقول.

يتميز الإعلام في تنوع مصاديقه وتعدد مفاهيمه، فمنه المرئي ومنه المسموع ومنه المقروء ومنه الصادق والصريح ومنه المشوش والغامض، ويهدف الإعلام في كل الأحوال إلى بيان صورة الواقع وتحليه وتحديده وتحويره والبحث عن حلول المشاكل العالقة وبيانها وبث اللائق منها بإبداع وترك المارق عنها بامتناع، الإعلام مصدر الإلهام والأمل والاخبار، يتطلع بالمجتمع نحو التقارب والتعارف والتعلم وكسب المهارات ونقل الصورة على ما هي عليه.

استغل الإنسان الإعلام أشد استغلال بنحو قاده فيه إلى أن يتاجر فيه، وصار الإعلام مقصداً للفتن وكشف المساوئ والتحشيد والترويع وبث الفرقة ونشر المحن، على عكس واجبه ومهامه السامية التي تدور في نشر الفضيلة والعلم النافع والخبر المثمر.

رسالة الإعلام رؤى تنويرية ونشر الأفكار التطويرية والمحافظة على الثوابت الإنسانية لرسم هوية الإنسان المستبصر المعطاء في الأرض والعامر لها والمتحضر، وليست رسالة هدم متأطر بأطر الفكر المتقطر، فكر هادم يدس السم في العسل لأجيالنا وأبنائنا وشبابنا لإبعادهم عن مطلبه الصحيح، الإعلام كلما تمكن من رسم الجميل وإظهاره بشكله الواقعي كان اجود في بقائه صورة ناصعة بيضاء في القلوب.

إن استغلال الوسائل الإعلامية في واقعنا اليوم وبعد تطورها وضرورتها وحاجة المجتمع إليها يعد جريمة كبرى لا تغتفر بل لا عذر له في مكان، فالإعلام في عصرنا هذا يعتبر السلطة الرابعة بعد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في كل دساتير العالم وقوانين بنها، وتجري عليه أحكام القانون ويحتج به العرف ويُحكم به في القضايا المتعلقة بنشر الخبر ليعلم.

إن استغلال الإعلام باسم الحرية والشفافية لا يخلي الطرف من مسئولية نقله للخبر، فالحرية والمسئولية ضمن إطار النقد البناء لبناء الخبر النافع من رؤى الإعلام الناصح، وروية الإعلام الصريح، أما العبث واللعب باللفظ وتطوير الكلمات إلى لغات وألفاظ وتكبير المواقف لتتيح للعالم صور الفتن وتنميتها في الأذهان فهذا خزي يُستعاذ منه في عالم الإعلام.

البحرين وحالها كحال أي دولة ألمت بها همم المخربين والمحرضين، ونعق فيها كل من لا عمل له من حين إلى حين، وتطاولت الفتن قرارتها، استغل الإعلام الفاسد والمأجور صور البشاعة لينشر على البحرين ما هو خال وعار عن الصحة والحقيقة.

وبدأت محاولات إشعال الفتن والطائفية بين أبناء الوطن بإطار الحرية من دون المسئولية ليحجز التوافق الشعبي عن ضرورة وجوده، فقام جمع من الفئات بتفتيت ما تبقى من جسور وئام وحميمية بين أبناء شعبه، مضيفين إلى تاريخهم الأسود سواداً لم يجد للسواد محلا في محله، قادمين بأجندات الخارج قاصدين تشويه صورة الوطن من أجل خطفه.

هذا ما لمسناه في جلسات جنيف عدة مرات بإعلام مقيت يصارع الحقائق لينجز لهم حرية التعبير في غير محلها، وليكونوا صورة الوطن المظلم، ونقول لهم: خسئتم فالوطن حاضر الخير وماضيه، ولن تتمكنوا من تشويه سمعة وطننا بإعلامكم المر، وقولكم الضار، إذ إن بحريننا شعلة بناء في المحبة والوفاء والنماء والعطاء والرخاء، بحريننا لا تريد إعلامكم المسيء، وليست بحاجة إلى أخبار الشر والمكر، بحريننا الأمل بوجود أمجادها من عائلاتها الفذة وأجدادها وأمجادها آل خليفة الكرام حكامها والفاتحين خيراتها.

والسؤال إلى كل مسيء إعلامي: ماذا تريد من نشر الكذب عن البحرين؟ في العالم يتسابق المواطنون والشعوب من اجل إيصال الصورة الرحبة عن أوطانهم، وتتسابق الفئات المجتمعية والإعلامية لتلميع صورة الأوطان كسباً للخلان، أما في البحرين ففئات التضليل تعبث ليل نهار في الوطن، تضلل الحقائق تحشوها بالمحن، ترسم الظلام الدامس في ظهر الوطن، كفى أيها الأفراد، فالوطن ليس لكم، ليس مواطنا من يدعي الوطنية وهو يسرق الوطن بتشويه سمعته في الخارج ويبحث عن كل سيئة لينشرها من دون أن يحاول لم الشمل والبحث عن الإيجابيات لينشر الخير بين ربوعه وعنه في الخارج.

إننا نواجه فئات مجرمة أجرمت في حق الوطن وأعانت على كسر وطنيتها، ولن ينكسر الوطن لأن هنالك منه أبناء غيارى يبحثون ليل نهار عن فلتات وغفلات المضللين ليبينوا للعالم كذبهم وتزويرهم للحقائق عن البحرين.

أعزائي، البحرين جزيرة العالم المضيء بالمحبة والوقادة بالألفة، المكرمة في دول الغرب قبل العرب، العربية الأصيلة، هبوا جميعاً واكتبوا واكشفوا ثلة الإجرام التي تبحث عن مساوئها، ولنكن جميعا صدرا حاميا لها.

نحن نثمن لجلالة الملك تصميمه على تحسين صورة البحرين، كما نثمن لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة تشجيعه للاستثمار وجلبه إليها من أجل إعلام العالم بإمكانيتها، كما نثمن لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان عطاءه فيها، ونبقى شعباً لا يقبل أن تهان البحرين أو شعبها أو قيادتها، محملين المسئولية عن تشويه سمعة الوطن فاعله، ولن نرضى ولن نقبل بأن يمس الوطن بسوء.

حمى الله البحرين أرضا وقيادة وشعبا.

عالم يتغير

فوزية رشيد

أبناء «العلقمي» واستنزاف الوطن.. إلى متى؟

□ لنتفق أولاً على أنه لا توجد المدينة الفاضلة في العالم كله. كل بلدان العالم وشعوبها تعاني بما فيها البلدان المتقدمة التي يدفع مواطنوها ضرائب باهظة تصل إلى أكثر من نصف رواتبهم أحياناً ليتم لهم توفير احتياجاتهم حتى رصف الطرق لهم، ومع ذلك ففيها الفساد وفيها البطالة وفيها الانهيارات الاقتصادية وفيها الفقر وفيها التلاعب بالديمقراطية والحقوق.

البحرين في مسيرتها التطورية سواء السياسية أو الحقوقية أو المجتمعية أو الاصلاحية أو الخدماتية قطعت شوطاً كبيراً ليس مقارنة بالمنطقة العربية، وانما مقارنة بالكثير من بلدان العالم بما فيها المتطورة، ومسيرتها متواصلة ولن تتوقف. «ايران» التي يواليها أبناء العلقمي، ظهرت في استفتاء غربي أخير نشرته الـ «بي بي سي» باعتبارها (أسوأ دولة في العالم) من نواح مختلفة، سواء في الوضع الحقوقي للإنسان الايراني بشكل عام أو للأقليات الدينية والعرقية بشكل خاص التي تعاني أشد صنوف القمع والاضطهاد، حيث أشار النائب «عبدالحكيم الشمري» في بيان له قبل أيام إلى ان هناك (١٢٠) ألف عملية إعدام سياسي خلال ٣٠ سنة الأخيرة، ناهيك عن التعذيب المنهج والعقوبات الوحشية التي تنتهك بصورة لا مثيل لها حقوق الانسان رغم ادعاء نظام المالي فيها بمناصرة المظلومين في العالم، متجاهلة حجم المظلومية الكبيرة في داخلها، حيث ثلثا الدخل القومي يتم صرفهما على أوهام (المشروع التوسعي الايراني) فيما غالبية مواطنيها يعانون الفقر واستبداد «الولي الفقيه» وديكتاتوريته ووضع قادة المعارضة في الاقامة الجبرية والمعارضين في السجون من دون محاكمات.

□ ابناء العلقمي «في البحرين» يتجاهلون الفوارق الكبيرة بين حياة المواطن البحريني والتطورات والمنجزات الاصلاحية المختلفة التي هم أول من يستفيدون منها، وبين حياة المواطن الايراني الذي يرتبطون عقديا وسياسيا بالولاء لمرجعياته المتجسدة في نظام المرشد الأعلى، ويعملون معه على استنساخ ما يسميه هذا النظام «النجاح الايراني في العراق»، ولعل أسهل وسيلة لارضاء هؤلاء ان يرحلوا إلى أحد البلدين ويعيشوا هناك في هناءة النموذجين، اللذين يضعونهما اليوم في مرتبة النجاح ان لم يكن في مرتبة القدسية. فهناك أيضاً «السيستاني» وهناك «خامنئي» وغيرهما من المرجعيات التي يدينون لها بالولاء المطلق.

□ «ابن العلقمي» الأصلي وحسب التاريخ المسجل الذي وصف في سجنه وبرسالة منه، ما جناه من خيانته للعراق ومساعدة «التتار» على تدمير بلاده الدمار الساحق واحتلالها، قد يتواضع في أساليبه كثيراً، حسب الزمن الذي كان فيه أمام أساليب (أبناء العلقمي الجدد) المنتشرين اليوم في البحرين والخليج والعراق ولبنان وسوريا واليمن. في البحرين وهو ما يعنينا هناك عبر الممارسة عداء معلن من هؤلاء ضد الوطن والشعب رغم التحدث باسمهما.

«أبناء العلقمي» في البحرين يستنزفون الوطن بكل الاشكال والاساليب الحديثة وفي كل الجوانب، ويتلاعبون بالثوابت الوطنية وضربها بكل ما يملكون من قوة، ويطفحون في العالم كالبالونات المنتفخة على سطح المياه السياسية والحقوقية لتشويه صورة وطن من المفترض أنهم أبناؤه رغم أنهم هم من يمارس العنف والارهاب ويستدعي المعالجات الأمنية. لم يتركوا باباً إلا طرقوه، ولا بلداً إلا استجدوه، ولا سفارات إلا اجتمعوا بسفرائها، ولا دعما مهما يكن نوعه إلا باعوا أنفسهم من أجله، وكل ذلك استقواء على الوطن وعلى كامل شعبه، وجرا للتدخلات الخارجية بما يضرب استقلاله وسيادته، ولن نتحدث عن كل ما فعلوه منذ الأزمة حتى الآن.

وهم كالقطط السمان. حسب التعبير المصري. يقفزون من بلد إلى آخر، ومن فندق درجة خمس نجوم إلى فندق آخر، ومن منظمة إلى أخرى، وكل ذلك لتشويه صورة بلدهم في كل الميادين، ولعل جلسة مناقشة التقرير الوطني الثاني للبحرين في «جنيف» وحجم حضورهم وأسلوب أدائهم، وأماكن إقامتهم، مجرد احدى الصور المعبرة، عما يعتقدونه نجاحاً لهم على وطنهم، وحيث مواقعهم الالكترونية توضح أي منقلب هم منقلبون.

□ إن ممارسة (التضليل السياسي) والتخندق في خندقه، وجعل انفسهم عبر الممارسة أيضا مجرد صدى للصوت الايراني الذي يوالونه، ويتنكرون جزافاً لولائهم له في الفضائيات والخطابات، جعل منهم قروداً للنفاق السياسي والتلاعب بالمصطلحات والمفاهيم، وادعاء المظلومية، وغيرها يقفزون بها من فضائية طائفية إلى أخرى غربية ذات أجندة، والغاية تحقيق أكبر قدر من هذا التضليل السياسي في تصوير الأوضاع في البحرين.

لم يتركوا إرهابا فكريا أو سياسيا أو ميدانيا إلا ومارسوه، ولم يتركوا بابا يستدعون من خلاله التدخل الخارجي إلا وطرقوه، ولم يتركوا عبثا بحياة المواطنين والتعدي على حرياتهم إلا ولعبوه، ورغم ذلك فهم المظلومون وهم دعاة الحرية والاصلاح، وهم حماة السيادة والاستقلال، وهم المناضلون وهم الأبطال، حتى عروبة الوطن وامتداده التاريخي والحضاري وعمقه الاستراتيجي الخليجي، طعنوا فيها جميعا، وخرجوا استجابة للولي الفقيه الايراني في مظاهرة تنديدية متزامنة مع المظاهرات هناك تماهوا فيها مع الشعارات الايرانية وكانوا فيها مجرد صدى للصوت الايراني المعادي للخليج العربي ووحدته.

□ السؤال الآن: إلى متى ستترك الدولة هؤلاء يستنزفون البحرين وشعبها بعد أن نفد صبر الناس عليهم؟

إلى متى سيتم تركهم أحراراً في افتعال الازمات وممارسة التضليل السياسي الكبير على نهج معلمهم الكبير في ايران؟

إلى متى سيعوقون الاصلاح والديمقراطية بسبب أزماتهم المفتعلة ثم يملأون العالم صخبا انهم دعاة اصليون لهما وكمواطنين؟

إلى متى سيعبثون بمصير شعبنا ومستقبل أجيالنا ويمارسون عبر الارهاب تدمير الحياة البحرينية الطبيعية؟

إلى متى سيفلتون من القانون والمحاسبة والعقاب، ليمارسوا هواية التشويه والاضرار بصورة بلادنا قفزاً من بلد إلى بلد ومن فندق إلى فندق؟ إلى متى؟ إلى متى؟ ألم يعلن شعبنا في «الفاتح» موقفه من هؤلاء؟

أفق

عبدالله خليفة

الإخوانُ المسلمون في سوريا (٢-٢)

تأتي جماعةُ الإخوانِ المسلمين في سوريا كغيرها من المسلمين السنة فتعيشُ على ما هو سائدٌ في التاريخ، فضخامةُ عدد السنة في سوريا والمحيط العربي تجعل من التطور التاريخي البطيء المتدرج بصعوبات شتى هو المسلك الطبيعي لها. هذا ينطبق على السنّة من المذاهب الغالبة وليس على الحنبلية التي سوف تتوجه للمسارات البدوية العسكرية.

تأتي عمليّاتُ المغامرات العسكرية والسياسية والايديولوجية عادة من مذاهب أخرى أو من عناصر فردية وجماعية من السنة أنفسهم وقد اخترقوا ذلك التدرج الطبيعي.

إن الجسمَ الاجتماعي المحافظ المعتمد على قرون سابقة من خلال هيمنة القوى العليا الإقطاعية، ينقلبُ هنا فتقوم الشرائحُ الاجتماعية الصغيرةُ بدورِ الطبقات العليا السابقة، لكن التحولات تغيرُ ذلك المبنى القديم المحافظ، ولهذا فإن البرجوازية الصغيرةَ الإخوانيةَ في موقف محير تاريخيا، وتقفُ على دروب شتى، وتستفيد مما هوَ متاح في اللحظة التاريخية وخاصة من الأنظمة التي مازالت تقليدية وتماثلها مذهباً وسياسة.

من هنا فإن انقلاب البعث وسياساته التحويلية التحديثية ومغامراته العسكرية كلها تثير الاضطراب والخوف في جماعة الإخوان والقوى السياسية الأخرى.

نشوء رأسمالية دولة شمولية عسكرية وضعَ سوريا في مهب الرياحِ التّاريخية العاتية، فمن التأميمات وضرب البنية الاقتصادية الخاصة وتصعيد البيروقراطية إلى جر سوريا للحرب مع إسرائيل وفقدان الجولان والهزيمة، وهي كلها تعبيرٌ عن مغامرات العسكريين في المنطقة وتوهمهم صناعة التغيير من خلال أدوات العنف، فيما أن الوطنية والقومية والاشتراكية تتحلل في الداخل وتغدو حكمَ طبقة طائفية.

هُنا سيكون اليمينُ العالمي والقوى الدينية التقليدية بالمرصاد لهذه القفزات من خلال مواقف شتى متباينة أو متعاونة أو متداخلة، وخاصة جماعات السنة التي أُقصيتْ وضُربت في أكثر من موقع وبلد عربي، وربما ترد بالأسلوب نفسه كما في العراق، أو تتبع الأسلوب السائد المتدرج في النمو.

إن الوعي الوطني الديمقراطي الذي كان يمكن أن يزدهر من خلال جبهات وطنية وتعددية حقيقية، تقومُ على تطور اقتصادي متعاون بين القطاعين العام والخاص، ودور تنظيماتهما في الوجود السياسي المتبادل، أُزيح عبر الشموليات، وخاصة من القابضين على السلطة وتصعيد جماعاتهم وامتيازاتهم.

ولهذا فإن مقاومة الإخوان المسلمين للبعث الشمولي، هي اللغة السياسية التي صعدت، المدافعة عن الجمهور والقطاعات الخاصة وبدأ الصراع لكن الذي تزيف وجهه الاجتماعي لصالح الطائفي السياسي، فلم يعتمدْ الإخوانُ المسلمون على شعارات الحداثة الديمقراطية بل على الطائفية السياسية.

بدا الصراعُ كأنه مواجهة بين إخوان تقليديين متخلفين في مواجهة بعث متقدم، لكن الأمر لم يكن كذلك، بل هو صراعُ القوى الاجتماعية المختلفة تجاه احتكار السلطة ورأسمالية دولة شمولية أخذ يتصاعدُ منها الفسادُ والعنفُ الدموي.

لكن المواقع الايديولوجية حيث كل طرف يستخدم لغته السياسية بمصطلحات تموه الموقف وأضاعت الحقيقة والتبست الأمور حتّى الآن، فهو صراعٌ بين أشكال من اليمين المتعدد التوجهات والجذور الاجتماعية والمذهبية، وكله لا يقبل بالديمقراطية الحديثة وأسسها في العلمانية والعقلانية.

ومن هنا قفز الإخوان إلى العنف هم كذلك في مواجهة تصاعد البعث وتحولت إلى مواجهات دامية في السبعينيات من القرن الماضي، فهم رفضوا التراكم الديمقراطي وتشكيل جبهة ضد رأسمالية الدولة الشمولية، وكانت قفزتهم للعنف تعبرُ عن رغبتهم الكاسحة المغامرة في الوجود ضد نظام ألغاهم كليا.

تحولاتهم الراهنة جاءت في خضم صراعات العامة ضد النظام الذي تضرروا منه، وليست من خلال قراءات عميقة للإسلام والتاريخ وصراع الطبقات على مدى العقود السابقة، بل هي مواقفُ سياسية قشورية لا تسندها أبحاثٌ وانتشارٌ لوعي متقدم بين هذه النخب، وهي تحاولُ تعويضَ ما فاتها من طمسٍ وتوظف الأزمة الراهنة لمشروع سلطة الإخوان وليس سلطة الشعب الديمقراطية، وهو أمرٌ يعيدُنا للحلقة المفرغة ذاتها.

أي أن حزبا مذهبيا سياسيا يستمر في إنتاج نظام جماعة مهيمنة، في المستوى السياسي كالبعث، ولكن أيضاً مهيمنة في الشرع والأحوال الشخصية كذلك، وهو ما يقود لسيطرة المحافظة الاجتماعية واللاعقلانية والحكم المذهبي السياسي وليس الديمقراطي العلماني الوطني التعددي.

وكان آخر الصفعات التي وجهتها جماعةُ الإخوان المسلمين للمواطنين السوريين وللرأي العام رفض انتخاب مسيحي سوري لرئاسة المجلس الوطني قبل أيام بعد أن قالت ما قالت عن الوطنية والحداثة والديمقراطية.

أي أن دكتاتورية هذه الجماعات مستمرة للأسف رغم التطور الهائل الذي حدث في العالم، وما يجري من تركيز في مهمات الاقتصاد والتنمية والعدالة وليس في الطوائف وحصصها في المجالس.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com